

Distr.: General
2 September 2019
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

لجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية

الدورة الحادية عشرة

جنيف، ١١-١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩

البند ٢ من جدول الأعمال المؤقت

إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

جدول الأعمال المؤقت وشروحه

أولاً - جدول الأعمال المؤقت

- ١- انتخاب أعضاء المكتب.
- ٢- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل.
- ٣- تقارير اجتماعات الخبراء:
 - (أ) تقرير اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن الاستثمار والابتكار وريادة الأعمال من أجل بناء القدرات الإنتاجية والتنمية المستدامة؛
 - (ب) تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ.
- ٤- الاستثمار وريادة الأعمال من أجل التنمية؛
 - (أ) اجتماع المائدة المستديرة للسفراء المعتمدين في جنيف من أجل الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة؛
 - (ب) تسخير إطار الاستثمار لأغراض التنمية المستدامة.
- ٥- التحول الهيكلي، ومشروع الصناعة 4.0 (Industry 4.0)، وعدم المساواة: التحديات المرتبطة بسياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار.
- ٦- التقرير المرحلي عن تشجيع وتعزيز أوجه التآزر بين أركان عمل الأونكتاد الثلاثة.
- ٧- مسائل أخرى.
- ٨- اعتماد تقرير اللجنة المقدم إلى مجلس التجارة والتنمية.



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.19-14945(A)



* 1 9 1 4 9 4 5 *

ثانياً - شرح جدول الأعمال المؤقت

- ١- سٌعقد الدورة الحادية عشرة للجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية في الفترة من ١١ إلى ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩.
- ٢- وستناقش اللجنة، في دورتها الحادية عشرة، البندين الموضوعيين المدرجين في جدول الأعمال، وهما الاستثمار وريادة الأعمال من أجل التنمية؛ والتحول الهيكلي، ومشروع الصناعة 4.0 (Industry 4.0)، وعدم المساواة: التحديات المرتبطة بسياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار. وستنظر اللجنة في تقرير اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن الاستثمار والابتكار وريادة الأعمال من أجل بناء القدرات الإنتاجية والتنمية المستدامة، وتقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ. وعلاوةً على ذلك، ستتناول اللجنة الأنشطة ذات الصلة التي نفذتها الأمانة والتي شجعت وعززت أوجه التآزر بين أركان عمل الأونكتاد الثلاثة.

البند ١

انتخاب أعضاء المكتب

- ٣- وفقاً للمادة ١٨ من النظام الداخلي للجان الرئيسية لمجلس التجارة والتنمية، تنتخب لجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية من بين ممثلي أعضائها رئيساً وخمسة نواب للرئيس ومقررراً. بالإضافة إلى ذلك، تنص المادة ١٩ من النظام الداخلي على أن يتكون مكتب اللجنة من سبعة أعضاء (أربعة أعضاء من القائمتين ألف وجيم مجتمعين، وعضوان من القائمة باء، وعضو من القائمة دال، وهي القوائم المشار إليها في مرفق قرار الجمعية العامة ١٩٩٥(د-١٩) بصيغته المعدلة).
- ٤- وبناءً عليه، وعملاً بدورة التناوب، سيكون مكتب الدورة الحادية عشرة للجنة كما يلي: رئيس من القائمة جيم؛ ومقرر من القائمة دال؛ وثلاثة نواب للرئيس من القائمتين ألف وجيم مجتمعين؛ ونائبان للرئيس من القائمة باء.

البند ٢

إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

- ٥- وافق مجلس التجارة والتنمية في دورته السادسة والستين المعقودة يوم ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٩ على جدول الأعمال المؤقت للدورة الحادية عشرة للجنة. وسيعمّم برنامج عمل قبل الاجتماع.

الوثائق

جدول الأعمال المؤقت وشرحه

TD/B/C.II/41

البند ٣

تقارير اجتماعات الخبراء

(أ) تقرير اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن الاستثمار والابتكار وريادة الأعمال من أجل بناء القدرات الإنتاجية والتنمية المستدامة

٦- في إطار هذا البند من جدول الأعمال، ستنظر اللجنة في تقرير اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن الاستثمار والابتكار وريادة الأعمال من أجل بناء القدرات الإنتاجية والتنمية المستدامة عن دورته السابعة.

الوثائق

تقرير اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن الاستثمار والابتكار وريادة الأعمال من أجل بناء القدرات الإنتاجية والتنمية المستدامة عن دورته السابعة TD/B/C.II/MEM.4/21

(ب) تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ

٧- في إطار هذا البند من جدول الأعمال، ستنظر اللجنة في تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ عن دورته السادسة والثلاثين.

الوثائق

تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ عن دورته السادسة والثلاثين TD/B/C.II/ISAR/91

البند ٤

الاستثمار وريادة الأعمال من أجل التنمية

(أ) اجتماع المائدة المستديرة للسفراء المعتمدين في جنيف من أجل الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة

٨- عملاً بالتوصيات المنبثقة عن الدورة السابعة للجنة، سيناقش ممثلون دائمون، وكبار المسؤولين في منظمات دولية مقرها في جنيف، وكبار المسؤولين التنفيذيين في مؤسسات من القطاع الخاص، وممثلون عن المجتمع المدني قضايا رئيسية وناشئة في مجال الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة. وسيتولى اجتماع المائدة المستديرة السنوي الثاني للسفراء المعتمدين في جنيف من أجل الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة تقييم مختلف المبادرات التي نفذها المنبر منذ منتدى الاستثمار العالمي لعام ٢٠١٨.

(ب) تسخير إطار الاستثمار لأغراض التنمية المستدامة

٩- يواجه صناع السياسات تحديات عالمية جديدة في مجالي الاستثمار والتنمية، ومن ثم فهم يحتاجون إلى تصميم سياسات عامة تنهض بالتنمية المستدامة وإلى تكييف أطر سياسات الاستثمار القائمة وتعزيزها. وهذا يستلزم إعادة توجيه سياسات الاستثمار الوطنية والدولية على نحو يكفل تعزيز النمو الشامل للجميع وتنفيذ برنامج يراعي مصالح الفقراء ويستجيب لأهداف التنمية المستدامة. وفي إطار هذا البند من جدول الأعمال، ستبحث اللجنة الخيارات المتاحة لتسخير إطار الاستثمار لأغراض التنمية المستدامة.

١٠- وعلى الصعيد الوطني، ستواصل اللجنة عملها، تماشياً مع ممارستها المتبعة، بالنظر في استعراض سياسات الاستثمار في أرمينيا وتشاد، مما يتيح فرصة أخرى لحشد الخبرات وتحديد السياسات القائمة على أفضل الممارسات التي يمكن أن تجذب الاستثمار لتحقيق التنمية المستدامة.

١١- وعلى الصعيد الدولي، لما كان إصلاح اتفاقات الاستثمار الدولية يشكل جزءاً من عملية صنع سياسات الاستثمار على الصعيد الدولي، وجب تقييم هذا الإصلاح تمهيداً للطريق إلى الأمام. وللنظر في هذا البند، سيُعرض على اللجنة مذكرة من إعداد الأمانة تستعرض أحدث التطورات في نظام الاستثمار الدولي، وبخاصة مزايا ومساوئ الخيارات الـ ١٠ المتعلقة بالسياسات العامة التي تدخل في إطار المرحلة ٢ من إصلاح اتفاقات الاستثمار الدولية، والتي تهدف إلى تعصير مجموعة اتفاقات الجيل القديم. وستستعرض اللجنة التقدم المحرز نحو إصلاح نظام الاستثمار الدولي وسبل المضي قدماً.

الوثائق

Investment Policy Review: Armenia

يصدر لاحقاً

Investment Policy Review: Chad

UNCTAD/DIAE/PCB/2019/1

Recent developments in the international investment regime: Taking stock of phase 2 reform actions

TD/B/C.II/42

البند ٥

التحول الهيكلي، ومشروع الصناعة 4.0 (Industry 4.0)، وعدم المساواة: التحديات المرتبطة بسياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار

١٢- يشكل التحول الهيكلي عملية أساسية في التنمية الاقتصادية. فالبلدان لن تكون قادرة على تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ إن لم تتخذ ما يلزم من إجراءات للنهوض بقدرتها الإنتاجية وتحويل مواردها نحو قطاعات ذات إنتاجية أعلى. ومشروع الصناعة 4.0 (Industry 4.0)، الذي يستند إلى التكنولوجيات الرائدة، من قبيل الذكاء الاصطناعي والروبوتات، يمكن أن يغيّر قواعد اللعبة بالنسبة إلى البلدان التي تشق طريقها نحو التصنيع. فيمكن أن يفرضي التغيير التكنولوجي إلى توسيع الفجوة التكنولوجية وزيادة التفاوتات بين البلدان. وقد يؤدي أيضاً إلى تحولات في أسواق العمل قد يصعب على العمال التكيف معها ويمكن أن تتعارض مع السياسات الاجتماعية، وهو ما قد يزيد من أوجه عدم المساواة داخل البلدان. وسياسة العلم والتكنولوجيا والابتكار يمكن أن تضع التغيير التكنولوجي على مسار

يجعل منه أداة للمساعدة على التنويع الاقتصادي ونشر التكنولوجيا على نطاق أوسع، ومن ثم للحد من أوجه عدم المساواة. وقد تنظر اللجنة، في إطار هذا البند من جدول الأعمال، في السياسات التي تدعم مشروع الصناعة 4.0 (Industry 4.0) (أي السياسات التي تستهدف الهياكل الأساسية، والقدرات، ونقل التكنولوجيا، وتقييم التكنولوجيا) والتحديات المطروحة أمام تصميم وتنفيذ سياسة العلم والتكنولوجيا والابتكار، مع مراعاة آثار انعدام المساواة (السياسة الإقليمية في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار، والسياسات المراعية للمنظور الجنساني والموجهة لخدمة مصالح الشباب، والحماية الاجتماعية، والتعليم، وما إلى ذلك...). وللنظر في هذا البند، سيُعرض على اللجنة مذكرة من إعداد الأمانة بشأن هذا الموضوع.

الوثائق

Structural transformation, Industry 4.0 and inequality: Science, technology and innovation policy challenges

TD/B/C.II/43

البند ٦

التقرير المرحلي عن تشجيع وتعزيز أوجه التآزر بين أركان عمل الأونكتاد الثلاثة

١٣ - في إطار هذا البند من جدول الأعمال، ستقدم الأمانة معلومات عن التقدم المحرز في تشجيع وتعزيز أوجه التآزر بين أركان عمل الأونكتاد الثلاثة في المجالات التي يشملها عمل اللجنة.

البند ٧

مسائل أخرى

١٤ - عملاً بالممارسة المتبعة، ستُطلع الأمانة اللجنة على أحدث التطورات فيما يتعلق بالاتجاهات والسياسات في مجال الاستثمار وريادة الأعمال لأغراض التنمية.

البند ٨

اعتماد تقرير اللجنة المقدم إلى مجلس التجارة والتنمية

١٥ - سيُقدّم تقرير لجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية عن دورتها الحادية عشرة إلى مجلس التجارة والتنمية.